جـــامـعة كفـر الشـيخ

كـــليـة التـــجـــارة

قـسـم المحـاسبة

" العلاقة بين مدى الالتزام بتطبيق آلـيات حـوكمـة الشـركـات و مستـوى التـحفظ المحـاسبى فى القوائم المـالية "

بالتطبيق على بيئة الاعمال المصرية المصرية.

(مشروع بحث مقدم للتسجيل لدرجة الماجستير فى المحاسبة)

مقدم من الطالب
مـحـمد مـوسـى عبدالله سـلـطـان
معيد بقـسم المحاسبة
كلية التجارة – جامعة كفر الشيخ

٢٠١٣

أولا: مقدمة الدراسة:

كـان لظهـور الأزمـات الماليـة التـى تعرضـت لهـا الاسـواق الماليـة العالميـة والاخفاقات الماليـة والمحاسبية لشركة .(enron) للطاقة فـى عـام ٢٠٠١ وشركة (wordcom) فـى عـام ٢٠٠٢ فـى الولايـات المتحدة الامريكيـة الاثر الكبير فـى الاهتمـام البـالغ بمفهوم حوكمـة الشركات Corporat Governance من جميع الجوانب الاكاديمية والمهنية والتشريعية والسياسية .

وعنـد الرجـوع إلـى التطـور التـاريخى لحوكمـة الشـركات نجـد ان تقريـر لجنـة (Cadbury, 1992)والّذى تم اعداده بواسطة مجلس التقرير المـالى Financial Reporting Councilلبورصـة لندن لـلأوراق الماليـة يعد أول مرحلـة هامـة من مراحل تاريخ حوكمة الشركات حيث أعتمد هذا التقرير علـى ثلاثـة جوانـب لتعزيز سلامة تنظيمات الأعمال الا وهى تحسين المعلومات المالية والتدخل التنظيمـى الـذاتى وإستقلال مراقب الحسابات ويرجع ذلك إلى إنخفاض الثقة فـى إعداد التقـارير الماليـة وقدرة مراقب الحسابات على توفيرالضمانات التـى يتطلبهـا ويتوقعهـا مستخدمى هذه التقارير المالية.

كمـا يعد تقرير لجنـة Committee of Sponsorrting of the Treadway Commission(COSO,1992)بعنـوان الرقابـة الداخليـة: إطـار متكامـل للمرحلـة الثانية من تطور حوكمـة الشركات وذ لـك من خـلال التاكيد علـى القواعد الإرشـادية العامة وأفضـل الممارسـات لنظـام الرقابـة الداخليـة وذ لـك لتـوفير تاكيد معقول يحقق كفاءة وفعالية العمليات والثقة فى التقارير المالية .

بينما تتمثل المرحلة الثالثة من التطور التاريخى لحوكمة الشركات فى تقرير (1999, Turnbull) والـذ ى تـم إعداده بواسطة مجمـع المحاسبين القـانونين بـانجلترا وويلـز بناء على طلب بورصة لندن للأوراق المالية وذلك من خلال توفير إرشادات عامة

لمجالس إدارات تنظيمات الأعمال عن مخاطر كلا من الإدارة ونظم الرقابة الداخلية مؤكدا على المخاطر المالية والتشغيلية والتقنية والبيئية .

وفى عام ١٩٩٩ أصدرت منظمة التعاون الإقتصادى والتنمية المبادئ غيرالإلزامية لحوكمة الشركات والتى تم تعديلها عام ٢٠٠٤ Organization of Economic Cooperation &Development (OECD, 1999 , 2004)والتى تعد المرحلة التاريخية الأهم لحوكمة الشركات بإعتبار أن هذه المبادى تعد مرجعا عمليا يتم إستخدامه فى قياس الممارسات الجيدة فى مجال حوكمة الشركات وتتمثل هذه االمبادئ فى الأتى :

١- ضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات .

٢- ضمان حماية حقوق المساهمين .

٣- ضمان المعاملة المتكافئة لكل فئات المساهمين .

٤- ضمان الإعتراف بالحقوق القانونية لكل الأطراف ذوى المصلحة مع تنظيمات الأعمال .

٥- ضمان توافر الإفصاح والشفافية لكافة الأمور الخاصة بتنظيمات الأعمال المؤثرة على حقوق أصحاب المصلحة وذلك بالقدر الملائم وفى التوقيت المناسب .

٦- ضمان التزام مجلس الادارة بمسئولياته سواء فيما يتعلق بالوجهات السابقة او فيما يتعلق بالتوجه الإستراتيجى لتنظيم الأعمال .

وفى الولايات المتحدة الامريكية صدر قانون Sarbanse-Oxley (SOX) Act (2002) وقواعد لجنة بورصة الأوراق المالية SEC لكى يفرضا متطلبات محددة لزيادة درجة الشفافية وانشاء معايير جديدة للمساءلة المحاسبية فى تنظيمات الأعمال وفرض الجزاءت المرتبطة بسوء أداء الإدارة .

وفى مصر توافرت العديد من جوانب آليات حوكمة الشركات فى العديد من محتويات القوانين مثل قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وقانون قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وقانون سوق المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ وقانون ضمان وحوافز الاستثمار رقم ٨لسنة ١٩٩٧ وقانون التسوية والايداع والحفظ المركزى رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٠ ودليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات الذ ى أصدره وزير الاستثمار فى أكنوبر ٢٠٠٥ بالقرار رقم ٣٣٢ لسنة ٢٠٠٥ وقد قام مركز المديرين التابع لوزارة الاستثمار باصدار دليل حوكمة شركات قطاع الاعمال العام فى يوليو ٢٠٠٦ (د. جوده عبدالرءوف : ٢٠٠٦) .

واخيرا تم اصدار دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات فى فبراير ٢٠١١ ثم تلى ذلك مجموعة من التدخلات المهنية والاكاديمية والتشريعية فى مجال حوكمة الشركات .

ومن ناحية أخرى يتزايد الإهتمام بالتحفظ المحاسبى Accounting Conservatism فى الفترة الاخيرة وذ لك بهدف توضيح وبيان مبررات ممارسات التحفظ المحاسبى واختبار دوافعه واثاره على القوائم المالية وعلى قرارات مستخدمى هذه القوائم .

ولقد حاز التحفظ المحاسبى (سياسة الحيطة والحذر) على اهتمام كبيرمن الجهات المعنية بالمحاسبة فنجد ان مجلس معايير المحاسبة الدولية The International Accounting Standards Board (IASB) على سبيل المثال قد جاء فى المعيار الاول الخاص بالافصاح عن السياسات المحاسبية بالزام الشركات باتباع سياسات متحفظة فى الافصاح عن عناصر القوائم المالية .

ثانيا طبيعة مشكلة الدراسة :

تهدف الإدارة عامة نظرا لإحتمال إنقضاء علاقتها بالشركة فى أقرب وقت لإظهار نتائج أعمال الشركة ايجابيا بنحقيق أرباح وذلك لتحقيق منافع خاصة لهم ومن ثم نجد ان الإدارة تعمل على تخفيض المصروفات المعترف بها أو تاجيل الإعتراف بهذه المصروفات للسنوات القادمة بما يعرف بممارسات إدارة الربح .Earning Management . بما يضر بمصالح اصحاب المصلحة الذ ين يتخذون قراراتهم بالإعتماد على الأرباح الحالية فى تقرير الأداء المستقبلى للشركة .

أى ان الادارة غالبا ما تتبع سياسات واجراءات غير متحفظة عند إعداد التقارير المالية الخاصة بمنظمات الأعمال مما يؤدى الى إظهار نتائج الأعمال الخاصة بهذه التنظيمات بصورة مشوهة ومن ثم التاثير بالسلب على هذه التنظيمات فى سوق الأعمال .

ولما كان مفهوم حوكمة الشركات مرتبط بالطريقة التى يتم من خلالها مراقبة أداء الإدارة للمهام المنوطة بها من قبل الأطراف المختلفة ذات العلاقة بتنظيمات الأعمال ومن ثم فانها توفرإطارا عاما يمكن من خلاله تحديد آليات صياغة أهداف تنظيمات الأعمال ووسائل تحقيقها ومراقبة الاداء الفعال ومقارنته بالأهداف المحددة مسبقا.

ولقد أشارت مبادى منظمة التعاون الإقتصادى والتنمية (OECD, 2004) الى ضمان حقوق أصحاب المصالح مع تنظيمات الأعمال بالإضافة الى ضمان إلتزام مجلس الإدارة بمسئولياته تجاه أصحاب المصالح بتنظيمات الأعمال .

ومن الأهداف الأساسية التى تسعى الحوكمة الجيدة للشركات الى تحقيقها هى دعم الميزة التنافسية لتنظيمات الأعمال وتحسين الاداء وذلك نظرا لوجود بعدين يغطيهما مفهوم حوكمة الشركات أحدهما هو الالتزام Conformance والأخر هو الاداء

Performance, ويتضمن مفهوم الأداء استخدام كافة الوسائل المتاحة لرفع مستوى الاداء الشامل لتنظيم الأعمال (د . عبدالحميد عقده ,٢٠٠٥) .

وعلى الرغم مما سبق نجد ان شركة Enron فشلت وانهارت فى ظل إستجابتها لكل المعايير التقليدية لحوكمة الشركات من حيث الفصل بين وظيفتى رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذى الرئيسى Chief Executive Officer (CEO) وهو ما يطلق عليه إزدواجية دور رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذى الرئيسى بالإضافة إلى توافر لجنة مراجعة عالية الجودة وتوافر لجنة مراقبة مستقلة لتصرفات مجلس الإدارة الى ان ذلك لم يمنع إدارة المنشاة من إتباع سياسات غير متحفظة والقيام بالعديد من عمليات إدارة الأرباح وهو ما أدى فى النهاية الى إنهيار هذه الشركة.

ومما سبق تتبلور مشكلة الدراسة فى محاولة الاجابة على السؤال البحثى الاتى :

هل يوجد تاثير لتطبيق آليات حوكمة الشركات على مستويات التحفظ المحاسبى بالتقارير المالية فى بيئة الأعمال المصرية .

وللإجابة على السؤال البحثى السابق سيحاول الباحث الاجابة على مجموعة الاسئلة الفرعية الاتية :

١- ما هى اهم آليات حوكمة الشركات التى تلزم بها الجهات المعنية الشركات المساهمة فى بيئة الاعمال المصرية .

٢- ما مدى التزام الشركات المساهمة المصرية بتطبيق هذه الآليات .

٣- ما الآليات الإضافية التى تطبقها شركات المساهمة المصرية بالإضافة الى الآليات الإلزامية السابقة .

٤- ما هو مفهوم التحفظ المحاسبى ودوره فى إضفاء الشفافية على التقارير المالية للشركات المساهمة المصرية .

٥- ما هى أساليب قياس درجة التحفظ المحاسبى.

ثالثا أهمية الدراسة :

يمكن تلمس أهمية هذه الدراسة من زاويتين أحدهما علمية والأخرى عملية كما يلى:

الأهمية العلمية :

تتمثل الاهمية العلمية لهذه الدراسة فى ضرورة مواكبة البحث العلمى للمتغيرات المستجدة التى من شأنها التاثيرعلى الأداء المالى للشركات وقياسه والإفصاح عنه وذلك للمساهمة فى حل العديد من المشاكل ذات الصلة.

حيث زاد الإهتمام فى الأونة الأخيرة من قبل العديد من الباحثين والمنظمات المهنية المعنية بدراسة آليات حوكمة الشركات ودورها فى إضفاء الثقة وحل مجموعة من مشاكل عدم تماثل المعلومات وتعارض المصالح للأطراف ذ وى العلاقة بالمنشاة. بالإضافة الى دراسة التحفظ المحاسبى وكيفية قياسه والمشاكل المرتبطة بذلك .

الأهمية العملية :

تساعد هذه الدراسة تنظيمات الاعمال فى التعرف على اثرتطبيق آليات حوكمة الشركات ومستوى التحفظ فى القوائم المالية لهذه التنظيمات مما يساعد تلك التنظيمات فى دعم القدرة التنافسية لها من خلال اضغاء الثقة على التقارير المالية لهذه التنظيمات .

رابعا أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة الى بحث أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات فى بيئة الأعمال المصرية على مستوى التحفظ المحاسبى التى تتبناها الإدارة فى إعداد التقارير المالية وذلك من خلال تحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية المتمثلة فى الأتى :

١- دراسة آليات حوكمة الشركات المطبقة فى بيئة الأعمال المصرية.

٢- دراسة التحفظ المحاسبى فى بيئة الأعمال المصرية .

٣- دراسة أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على مستوى التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية ببيئة الأعمال المصرية.

وذلك لأن الإدارة غالبا ما تتبع سياسات غير متحفظة بهدف إظهار مركز قوى للشركة بهدف تحقيق مصالح شخصية لها ومن ثم يضر هذا بمصالح أصحاب المصلحة بالمنشأة ولهذا السبب وجدت آليات حوكمة الشركات بهدف تقليل مشكلة عدم تماثل المعلومات بين الأطراف ذوى العلاقة بتنظيمات الأعمال والتى يترتب عليها تحقيق منافع لأطراف على حساب أطراف أخرى .

خامسا منهج الدراسة :

لتحقيق هدف الدراسة الرئيسى والأهداف الفرعية سيتبع الباحث المنهج الإستنباطى والاستقرائى .

حيث سيساعد المنهج الاستنباطى من خلال دراسة وتحليل الأدبيات المتعلقة بموضوع البحث فى إشتقاق الأبعاد المختلفة للمشكلة .

وسوف يقوم الباحث باستخدام المنهج الإستقرائى فى إستقراء واقع بيئة الأعمال المصرية بهدف جمع البيانات وتحليلها لإختبار فروض الدراسة والوصول الى إجابة لسؤال البحث الرئيسى .

سادسا الدراسات السابقة :

هناك العديد من الدراسات السابقة التى تناولت كلا من حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبى يمكن صياغتها كما يلى من الأقدم للأحدث :

أولا الدراسات التى تناولت حوكمة الشركات :

١ـ دراسة عبدالملك (٢٠٠٨) :

الدافع الرئيسى لهذه الدراسة هو ظهور حوكمة الشركات من ضمن الإهتمامات والقضايا التى تشغل الفكر المحاسبى فى السنوات الاخيرة ، والاتجاه لدى الكثير من الشركات المسجلة بالبورصة بالأخذ بمبادئ وقواعد حوكمة الشركات من أجل جودة التقارير المالية المنشودة ومن ثم الوصول للسعر العادل للسهم .

٢ـ دراسة عفيفى (٢٠٠٨) :

يتمثل الهدف الرئيسى للدراسة فى توضيح العلاقة بين تطبيق آليات حوكمة الشركات ومستوى الإفصاح الاختيارى عن المعلومات المحاسبية فى الشركات المساهمة المصرية .

إنبثق من الهدف الرئيسى للدراسة هدفين فرعيين هما :

- قياس مستوى تطبيق اليات حوكمة الشركات فى شركات المساهمة المصرية .
- قياس مستوى الافصاح الاختيارى فى التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة المصرية .

وخلصت الدراسة الى انه يجب توسيع الإهتمام بالأدبيات المتزايدة عن ممارسات الإفصاح ومحدداته .

بالإضافة إلى أن تقييم مستوى الافصاح الاختيارى سوف يساهم بالضرورة فى تفعيل مستويات الإفصاح ككل فى ظل متطلبات آليات حوكمة الشركات مما ينعكس إيجابيا على قرارات المستثمرين .

٣- دراسة قطب (٢٠٠٩) :

حاولت هذه الدراسة الاجابة على تساؤل اساسى
الا وهو هل يمكن ان تؤدى نظم الحوكمة الجيدة الى مؤشرات لتقييم أداء الشركة بصورة أكثر موضوعية ومن ثم إظهار قيمة الشركة فى سوق الاوراق المالية لقيمة أقرب الى القيمة العادلة او الحقيقية .
حاولت الدراسة أيضا الحصول على أدلة ميدانية حول تصنيف آليات الحوكمة إلى أبعادها المحاسبية وغير المحاسبية وعلاقة هذه الأبعاد بأداء الشركة وقيمتها ودورها فى تدنية فجوة التوقعات عن القيمة العادلة للشركة .

٤- دراسة Demirag (2009)

اهتمت الدراسة بشكل كبير بإبراز دور
حوكمة الشركات فى تفعيل جودة المعلومات المحاسبية والتقليل من مخاطر عدم تماثل المعلومات .
أكدت الدراسة على أهمية إتباع القواعد السليمة لحوكمة الشركات لانها تحقق ما يلى:

- توفير قدر ملائم من الطمأنينة للمستثمرين وحملة الأسهم فيما يخص العائد المناسب على إستثماراتهم بالإضافة الى الحفاظ على حقوقهم وخاصة حائزى أقلية الأسهم.
- تجنب الوقوع فى مشاكل محاسبية ومالية ناتجة عن عدم فاعلية آليات الحوكمة لخفض عدم تماثل المعلومات المحاسبية.
- تدعيم المركز التنافسى للمنشاة فى أسواق المال العالمية وتعظيم القيمة السوقية لها.

٥- دراسة David Wright (2009) :

أوضحت هذه الدراسة دور مبادئ حوكمة الشركات فى رفع جودة المعلومات المحاسبية عن طريق تخفيض ظاهرة عدم تماثل المعلومات المحاسبية.

أظهرت الدراسة دور آليات حوكمة الشركات فى كل من :

- الالتزام المسبق من قبل المنشات تجاه الإفصاح فى الوقت المناسب عن المعلومات عالية الجودة يقلل من المخاطر التى تواجه المستثمرين وبالتالى جذب المزيد من الأموال الى أسواق رأس المال.
- تقليل عناصر المخاطرة بتفعيل جودة المعلومات المحاسبية والرضوخ لمطالب المستثمرين بالحصول على تعويضات مقابل مخاطر الخسائر الناجمة عن مصادرة المعلومات من جانب المديرين الانتهازيين .
- تخفيض مخاطر عدم تماثل المعلومات المحاسبية باستخدام آليات الحوكمة يحقق النهوض الإقتصادى ويخفض مخاطر التصفية.

٦- دراسة Charlis Elad (2009) :

اهتمت الدراسة بتأصيل أحد مبادئ حوكمة الشركات وهو الإفصاح والشفافية وطالبت الدراسة بان يتضمن إطار حوكمة الشركات تقديم إفصاحات موثوقة وملائمة وفى توقيت مناسب لكل الأمور الهامة بشان الشركة ،شاملا الوضع المالى والإدارى والملكية والرقابة بما يضمن جودة النتائج المالية وأهداف الشركة .

٧- دراسة (Sadok et . al .,2010) :

تشير هذه الدراسة إلى ان
الشركات التى تطبق حوكمة الشركات بصورة جيدة تختار مراجعيين ذوىْ كفاءة عالية بهدف تخفيض تكاليف الاقتراض .
اشارت نتائج هذه الدراسة التى أعتمدت على بيانات ١٨٤ شركة صينية لتأثيرعدد أعضاء مجلس الادارة المستقلين فى اختيار المراجعين ذوىْ الجودة العالية (أحد الـ ١٠ الأفضل فى الصين) وذلك لتحسين عمليات الإشراف والرقابة .

وتوصلت الدراسة أيضا انه فى حالة كون المدير التنفيذى للشركة هو نفسه رئيس مجلس الإدارة فمن غير المحتمل الإستعانة بأحد الـ ١٠ ألافضل.

٨- دراسة Richard et al.(2011) :

تناولت هذه الدراسة تحليل
الإفصاح عن حوكمة الشركات بالتقارير المالية السنوية للشركات المقيدة فى سوق تداول الأوراق المالية باستراليا لعام ٢٠٠٩ .
أهتمت هذه الدراسة بعرض وتحديد مدى إلتزام هذه الشركات بقواعد القيد والتداول ومبادىْ وتعليمات حوكمة الشركات الصادرة عن الجهات المعنية.

أكدت الدراسة على ضرورة الإفصاح عن الممارسات التطبيقية لحوكمة الشركات من خلال وضع استراتيجية لتحقيق الإتصال الفعال بالمساهمين ، وتقييم أداء مجلس الادارة وأعضائه وأيضا الإفصاح عن مكافأت المديريين التنفيذيين وأعضاء مجلس الادارة .

ثانيا الدراسات التى تناولت التحفظ المحاسبى :

١-دراسة : Ahmed& Duellman (2007)

هدفت هذه الدراسة

الى إختبار خصائص مجلس الإدارة كاحد مقومات حوكمة الشركات على التحفظ المحاسبى .

استخدمت هذه الدراسة خمسة خصائص لمجلس الإدارة وثلاثة مقاييس للتحفظ المحاسبى شملت هذه المقاييس الإستحقاق المحاسبى ونسبة القيمة السوقية الى القيمة الدفترية وإستجابة السوق والأرباح .

وانتهت هذه الدراسة الى عدة نتائج اهمها ما يلى :

١- هناك علاقة عكسية بين نسبة الاعضاء التنفيذيين والتحفظ المحاسبى.

٢- هناك علاقة طردية بين نسبة ملكية الاعضاء الخارجيين فى اسهم الشركة والتحفظ المحاسبى بها .

٣- انفصال الملكية عن الادارة يترتب عليه انخفاض مستوى التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية .

٢- دراسة : Lafond and Watts (2007)

تهدف هذه

الدراسة إلى بيان دور التحفظ المحاسبى فى تخفيض حدة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين .

استخدمت هذه الدراسة مقياس Basu لقياس التحفظ المحاسبى .

وخلصت هذه الدراسة الى ان مقياس Basu يعكس بصورة أفضل التحفظ المحاسبى وان هذا التحفظ يعتبر واحدة من آليات حماية المستثمرين من التصرفات الإنتهازية للإدارة .

٣ ـ دراسة ابو الخير(٢٠٠٨) .

هـدفت هـذه الدراسـة الـى بيـان وتحليـل التحفظ المحاسبى وتحليل أساليب قياسه فى القوائم المالية للشركات المصرية وتفسير أسباب الإختلاف فى درجات التحفظ المحاسبى بين الشركات المصرية . وقد خلصت هذه الدراسة الى ما يلى :

١ـ نضوج السوق المصرى فى التعامل مع الأخبار الجيدة والأخبار السيئة الأمر الذى ترتب عليه ارتفاع معاملات استجابة الأرباح المحاسبية للعوائد السوقية.

٢ـ معامل الاستجابة للأخبار السيئة (التحفظ) يعادل أضعاف معامل الاستجابة للأخبار الجيدة.

٣ـ ان المسئولية القانونية تقدم بعض التفسير وراء زيادة الطلب على التحفظ المحاسبى .

٤ـ تطبيق القيمة العادلة عند اعادة تقييم الأصول يؤدى الى زيادة حساسية الاستجابة للأخبار السيئة وضعف الاستجابة للأخبار الجيدة .

٥ـ استخدام القيم السوقية كمدخل لقياس التحفظ يتو قف الى حد ما على ارتفاع أو انخفاض نسبة القيمة السوقية الى القيمة الدفترية فى بداية الفترة .

٦ـ استخدام نموذج Basu لقياس مستوى التحفظ المحاسبى لقى قبولا واسعا من الباحثين فى الفترة الاخيرة.

٤- دراسة : (2009) Roslinda :

هدفت هذه الدراسة الى بحث العلاقة بين مجموعة متعددة من صفات الحوكمة ونطاق التحفظ المحاسبى الظاهر فى التقارير المالية للشركات الأسترالية .

وقد اولت هذه الدراسة الأهتمام بما اذا كانت الشركات التى تطبق حوكمة الشركات بصورة كبيرة تنخفض فيها الخيارات المحاسبية للإختيار الإدارى وهل ذلك يؤدى الى تحفظ محاسبى أكثر .

استخدمت هذه الدراسة ثلاثة اساليب لقياس التحفظ المحاسبى من أجل اختبار العلاقة بين حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبى كما يلى :

١- .معكوس الانحدار للأرباح السنوية على العوائد الجارية والمستخدم بواسطة (Basu , 1997) .

٢- نموذج السلاسل الزمنية والمستخدم بواسطة (Basu , 1997) .

٣- نموذج أساس الإستحقاق والذى يتم فيه قياس التحفظ من خلال سرعة أساس الإستحقاق فى العرض الغير متماثل للتدفقات النقدية السالبة عن التدفقات النقدية الموجبة .

وقد توصلت هذه الدراسة الى أن حوكمة الشركات تلعب دور محدود فى زيا دة عرض التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية للشركات وذلك من خلال عرض صفات الحوكمة بشكل منفرد كالاتى .

١- لا يتاثر التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية للشركات بحجم مجلس ادارة هذه الشركات ونسبة الأعضاء المستقلين فى هذا المجلس .

٢- وجود أعضاء مستقلين فى لجان المراجعة لا يؤثر على التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية للشركات .

٣- الفصل بين دور العضو المنتدب ورئاسة المجلس أو قيادته مرتبطة بشكل ضعيف بعرض التحفظ المحاسبى .

٤- استخدام مراجعيين خارجيين من مكاتب كبرى يؤثر على التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية للشركات بصورة ضعيفة .

٥ – دراسة: (2011) . Allam et al

تهدف هذه الدراسة

إلى تقييم دور التنظيمات المعنية بالمحاسبة فى دولة الكويت من خلال إصدار معايير ملزمة للشركات المدرجة فى سوق تداول الأوراق المالية الكويتية لتحقيق مستوى مقبول من التحفظ المحاسبى عند إعداد التقارير المالية لهذه الشركات .

وذلك بالإضافة الى دراسة العوامل التى تؤثر على مستوى التحفظ المحاسبى فى تلك الشركات مثل (حجم الشركة & عقود الدين & نوع القطاع الذى تنتمى اليه الشركة) .

وشملت هذه الدراسة جميع الشركات المقيدة ببورصة الكويت للأوراق المالية فى عام ٢٠٠٩ واستخدمت هذه الدراسة اسلوبين مختلفين فى قياس مستوى التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية هما :

١- نموذج باسو١٩٩٧ (Basu , 1997) والمعروف لدى البعض بمعدل العائد على الأسهم .

٢- نسبة (معدل) القيمة الدفترية الى القيمة السوقية (BTM)

- Book –To - Market Ratio

وتؤكد نتائج هذه الدراسة الى وجود تاثير بين حجم الشركة و مستوى التحفظ المحاسبى فكلما صغر حجم الشركة كلما زاد مستوى التحفظ المحاسبى .

وتوصلت الدراسة أيضا ان العلاقة بين حجم الدين ومستوى التحفظ المحاسبى علاقة عكسية بمعنى ان الشركات التى تعتمد فى هيكل تمويلها على الديون بشكل أقل تكون اكثر تحفظا من الشركات الاخرى .

وجدت الدراسة أيضا ان مستوى التحفظ المحاسبى يتأثر بنوع القطاع الذى تنتمى اليه الشركة حيث وجدت الدراسة أن شركات القطاع المالى أكثر تحفظا من نظيرتها فى القطاع الخدمى والصناعى .

- من خلال إستعراض الدراسات السابقة نجد الأتى :

- أن موضوعى حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبى من الموضوعات التى حظيت بالاهتمام وخصوصا فى الأونة الأخيرة على المستوى الدولى مما يضفى أهمية كبيرة على دراسة هذين الموضوعين فى بيئة الأعمال المصريةوعلى الخصوص اثر آليات حوكمة الشركات على مستوى التحفظ المحاسبى فى بيئة الأعمال المصرية .

سابعا فروض الدراسة :

بالإعتماد على مشكلة الدراسة والاتساق مع أهدافها يمكن صياغة فروض الدراسة فيما يلى :

١- تلتزم الشركات المساهمة المصرية بتطبيق آليات حوكمة الشركات المفروضة عليها من قبل الهيئات المعنية المختلفة.

٢- تطبق الشركات المساهمة المصرية آليات إضافية لحوكمة الشركات إختياريا دون إلزام.

٣- يختلف مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية بين الشركات المساهمة المصرية تبعا لإختلاف تطبيق آليات حوكمة الشركات .

ويمكن تفصيل هذا الفرض الاساسى إلى مجموعة من الفروض الفرعية الاتية .

- **يختلف مستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية بين الشركات المساهمة تبعا لإختلاف إستقلالية مجلس الإدارة .**
- **يختلف مستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية بين الشركات المساهمة تبعا لإختلاف حجم مجلس الإدارة .**
- **يختلف مستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية بين الشركات المساهمة تبعا للفصل بين وظيفة رئيس مجلس الإدارة والمدير العام للشركة .**
- **يختلف مستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية بين الشركات المساهمة تبعا لإختلاف إستقلالية لجنة المراجعة .**
- **يختلف مستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية بين الشركات المساهمة تبعا لإختلاف مستوى خبرة المراجع الخارجى .**
- **يختلف مستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية بين الشركات المساهمة تبعا لإختلاف فعالية الجمعية العمومية (المساهمين) .**

ثامنا حدود الدراسة :

يتناول البحث بصورة أساسية دراسة أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات فى شركات المساهمة المصرية المقيدة بسوق تداول الأوراق المالية ودرجة التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية لهذه الشركات ومن ثم تتمثل حدود الدراسة فى الأتى :

١- لن تتطرق الدراسة فى اطارها النظرى الى تناول آليات حوكمة الشركات الملزمة لنظام قطاع الأعمال العام الابالقدر الذى يخدم هذه الدراسة .

٢- لن تتطرق الدراسة الى دراسة اثر تطبيق آليات حوكمة الشركات فى شركات المساهمة غير المقيدة ببورصة الأوراق المالية أو شركات قطاع الأعمال العام .

تاسعا تنظيم (خطة) الدراسة :

الفصل الاول : الاطار العام للدراسة

الفصل الثانى : الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة .

الفصل الثالث : آليات حوكمة الشركات فى بيئة الأعمال المصرية

الفصل الرابع : التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية فى بيئة الأعمال المصرية وعلاقته بآليات تطبيق حوكمة الشركات .

الفصل الخامس : الدراسة الميدانية.

الفصل السادس : النتائج والتوصيات .

قائمة المراجع المقترحة :

أولا المراجع العربية :

أ- الدوريات

١- د. أحمد رجب عبدالملك ، 2008" دور حوكمة الشركات فى تحديد السعر العادل للأسهم فى سوق الاوراق المالية – دراسة تحليلية "، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية ، العدد الاول ، مجلد (٤٥).

٢- د. أحمد سعيد قطب ، ٢٠٠٩" التكامل بين الاليات المحاسبية وغير المحاسبية لنظم الحوكمة وأثره على الأداء وخفض فجوة التوقعات عن القيمة العادلة للمنشأة – دراسة ميدانية على سوق الاسهم السعودى" ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية ، العدد الاول ، مجلد (٤٦).

٣- د. جودة عبدالرءوف محمد زغلول ، 2006 "تعزيز آليات حوكمة الشركات باستخدام نظام الأداء الاستراتيجى للجيل الثالث لمقياس الأداء المتوازن – دراسة ميدانية " ، المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، العدد الثانى .

٤- د. رضا ابراهيم صالح ،2010 " العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة الأرباح و أثرها على جودة التقارير المالية فى بيئة الاعمال المصرية " ، المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، العدد الثانى.

٥- د. مدثر طه ابو الخير ،٢٠٠٨ "المنظور المعاصر للتحفظ المحاسبى بالتطبيق على الشركات المتداولة فى سوق الأسهم المصرية " المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، العدد الأول .

٦- د. هلال عفيفى ، 2008 "العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات ومستوى الافصاح الاختيارى فى التقارير السنوية – دراسة اختبارية فى البيئة المصرية " ،مجلة البحوث التجارية ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق ، العدد الأول ، المجلد (٣٠)s.

ب- أخرى :

*** قواعد حوكمة الشركات المصرية – مسودة نهائية – أغسطس ٢٠٠٥.**

www.google.com

حوكمة الشركات – الموسوعة الحرة

ثانيا المراجع الأجنبية :

1- Ahmed , A ., and , Duellman , S., 2007," Accounting Conservatism and Bord of director characteristics – An empirical analysis" , Journal of Accounting & Economics, (Vol. 43).

2- Allam , H.,Mohammed . A. And , Mahmud , A .,2011 , " Factors Influencing the Level of Accounting Conservatism in the Financial Statemet" International Business Research , (Vol. 4, No 3.)

3- Basu , 1997 , "The Conservatism Principle and Asymmetric Timeliness of Earnings " , Journal of Accounting & Economics , Vol . 24, Iss . 1 , Dec , pp .3-37.

4- Chen,J, Chen,D.,and Chung, H.,2009, "Corporate Control , Corporate Governance and Firm Performance in new Zealand", International Journal of disclosure and governance, (Vol.3, No.4).

5- Cillan, S. L., 2006 , " Recent Development in Corporate Governance : An Overview " , Journal of Corporate Finance, (Vol.12).

6- Denis , D., K.,2010 " Twenty-Five years of Corporate Governance " , Research and accounting Review of Financial Economics , (Vol.10).

7-Easton,P., and J . Pae,2007 " Accounting Conservatism and the Relationship Between returns and accounting data", Review of Accounting Studies, (9).

8- Frank , M. Song , 2011 " Accounting Conservatism and Bankruptcy Risk University of Hong ", School of Economics and Finance February8,2011 .

9- Hossein Kazemi, 2011 " Investigation the Relationship Between Conservatism Accounting and Earning Attributes ", World Applied Sciences Journal 12 (9) .

10- Roslind , 2009, "The Relationship Between Corporate Governance and Conservatism " , www.proquest.umi.com.

11- Ross , J. Ana , M. 2011," The Joint effects of Corporate Governance and Regulation on the Disclosure of Manager – Adjusted Non- GAAP Earning in the US", Journal of Business Finance &Accounting , Vol .38.

12- Watts,R., 2003a, " Coservatism in Accounting part 1: Explination and Implication", Accounting Horizons , (17,3); 207-221.

13- Watts,R., 2003b, " Coservatism in Accounting part 11: " Evidence and research opprtunities", Accounting Horizons , (17,4); 287-301.

14-Zhang , J., 2008, "The Contracting Benefits of Accounting Conservatism to Lender and Borrowers ", Journal of Accounting & Economics , Vol . 27.

Other:

*** Organization for Economic Co-Opreation and Development , Principles of Corporate Governance, OECD,2004.**